

المرفقات: لا يوجد

الموضوع: " هيكل الريبو القائم على الوعدين "

قرار اللجنة الشرعية رقم (142)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
 فإن اللجنة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثاني والثمانين بعد الأربعين، المنعقد يوم الأربعاء
 1441/10/24هـ الموافق 2020/06/16م (عن بعد)، قد اطلعت على **هيكل الريبو القائم على الوعدين**
 على الوعدين والذي نوقش في عدد من الاجتماعات وأجرت عليه عدداً من التعديلات، ويتلخص
 الهيكل بالآتي:

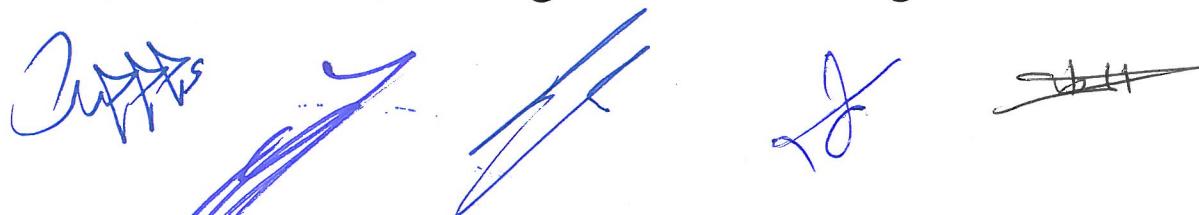
1. أطراف عملية الريبو هم:

- 1) المشتري: وهو المشتري في ابتداء العملية، والبائع في آخرها.
- 2) البائع: البائع في ابتداء العملية، والمشتري في آخرها.
- 3) بيت التسوية: وهو الضامن لالتزامات ووعود الطرفين -إن وجد-.

تكون تسمية أطراف الريبو مبنية على العملية الأولى، فيعبر عن المقترض بـ(البائع) والمقرض بـ(المشتري).

2. الصيغة الشرعية:

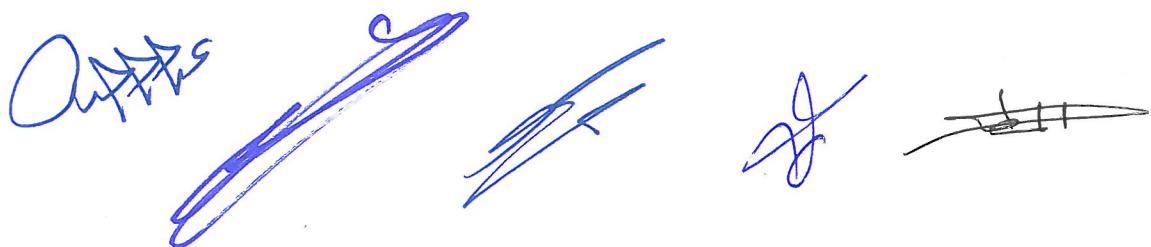
يعتمد على عملية بيع وشراء حالة للأوراق المالية - كالصكوك مثلاً - عند إنشاء عملية الريبو (وهي العملية الأولى)؛ حيث يبيع البنك أوراقاً مالية متواقة مع الشريعة على طرف آخر، ويشتمل هذا



الميكل على وعدين في حالين مختلفين بين طفيه ليتم تنفيذ أحدهما عند أجل استحقاق الريبو (وهي العملية الثانية)، حيث يبيع الطرف الآخر أوراقا مالية مشابهة للأوراق المالية الأولى على البنك.

3. بداية التمويل (التحويل الأول للأوراق المالية):

- يبيع البنك إلى طرف آخر أوراقا مالية يملوّكها متوافقة مع الشريعة - كالصكوك مثلاً -
بيعاً منجزاً بثمن حال ويقبض الثمن وتنقل ملكية الأوراق إلى المشتري ويتصرف بها
تصرف الملاك في أملاكهم.
- يعيد البنك الطرف الآخر بشراء هذه الأوراق المالية أو مثلاًها أو مثل بديلها - في حال استبدال الورقة المالية بأخرى غيرها -، بثمن يساوي ثمن شرائها مضافاً إليه ربح متفق عليه إذا كان ثمن الصكوك في السوق في تاريخ التصفية أقل من ثمن الشراء أو مساوايا.
- يعيد الطرف الآخر البنك ببيع الأوراق المالية (نفس الإصدار الأول) أو مثلاًها أو مثل بديلها - في حال استبدال الورقة المالية بأخرى غيرها -، بثمن يساوي ثمن شرائها مضافاً إليه ربح متفق عليه إذا كان ثمن الصكوك في السوق في تاريخ التصفية أعلى من ثمن الشراء.



بـ- معالجة حصول التوزيعات التي سيجريها مصدر الصكوك خلال الفترة يمكن أن يتفق الطفان على واحدة من الطرق الثلاث:

1) أن يحدد ثمن الشراء في الوعد بأنه إجمالي ثمن البيع الثاني ناقصاً التوزيعات التي أجرتها المصادر لحملة نفس الصكوك خلال الفترة.

(2) أن ينص في عقد البيع الأول أن البنك قد باع الصكوك مع استثناء منفعتها في التوزيعات خلال الفترة بين عقد الشراء وتنفيذ الوعد.

(3) أن يحدد ثمن البيع بأنه مكون من جزأين: الأول: هو المبلغ النقدي المدفوع للبائع.
والجزء الثاني: عدد من الأقساط يساوي التوزيعات التي سيجريها مصدر الصكوك
خلال الفترة.

٤. التصرف في الأوراق المالية:

الأوراق المالية انتقلت إلى ملكية الطرف الآخر بعقد البيع الأول، فيتصرف بها تصرف المالك في أملاكه.

5. التوزيعات المتعلقة بالأوراق المالية خلال مدة الربع:

سيتم التعامل مع التوزيعات حسب الطرق الثلاث التي تم الاتفاق عليها في بداية العملية إما بخصم التوزيعات التي أجرتها المصدر لحملة نفس الصكوك خلال الفترة، أو استثناء منفعتها في التوزيعات خلال الفترة بين عقد الشراء وتنفيذ الوعد، أو اعتبار التوزيعات التي سيجريها مصدر الصكوك خلال الفترة جزءاً من ثمن البيع تدفع كأقساط.



6. تغير القيمة السوقية للأوراق المالية:

أ- انخفاض القيمة السوقية:

في حال انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، فعندما يقدم البنك للطرف الآخر ضماناً للجدية (ضماناً لالتزامه بوعده) وهو يساوي الفرق بين القيمة الأصلية والقيمة السوقية أو أكثر، لتنفيذ وعده في نهاية الريبو بأحد أمرين:

1) مبلغاً نقدياً للطرف الآخر يتم إيداعه في حساب استثماري أو في حساب جاري أو يعامل

معاملة الاستثمار بالربح وتكون الأرباح مستحقة للبنك وذلك حسب الاتفاق. وإذا كان

الطرف الآخر بنكاً ربوياً ولا يملك حسابات استثمارية إسلامية فالخيار المتاح هو أن يكون

الضمان أوراقاً مالية لا غير.

2) أوراقاً مالية إضافية لتعزيز انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

ب- ارتفاع القيمة السوقية:

في حال ارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية، فعندما يقدم الطرف الآخر للبنك ضماناً للجدية

(ضماناً لالتزامه بوعده)

7. استبدال الأوراق المالية:

عند رغبة البائع باستبدال الأوراق المالية الأولى وقبول المشتري، فإنه سيتم تحديد أوراق مالية مقبولة

من الطرفين، ثم تجري عملية مقايضة بين الأوراق (بيع ورقة بورقة)، بحيث تكون القيمة السوقية

للأوراق المالية الجديدة مساوية لقيمة السوقية للأوراق المالية المستبدلة في يوم الاستبدال، وتحري جميع الالتزامات الأولى على الأوراق المالية الجديدة.

8. التنفيذ المبكر للوعدين:

في حال اتفاق الطرفين على التنفيذ المبكر للوعدين فإنه سيؤخذ في الاعتبار تأثير ذلك على ثمن البيع عند تطبيق أحد الوعدين.

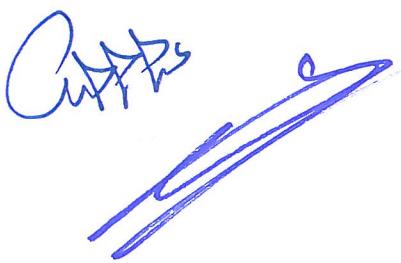
9. وقت استحقاق الريبو (إعادة الشراء):

في تاريخ تسوية الريبو إذا كان سعر الأوراق المالية يساوي أو أقل من قيمة إعادة الشراء المتفق عليها، فإن البنك قد وعد الطرف الآخر وعداً ملزماً بإعادة شراء الأوراق المالية أو ما يماثلها في تاريخ انتهاء العملية، ويكون الطرف الآخر بالخيار.

وإذا كان سعر الأوراق المالية في تاريخ إعادة الشراء أكبر من قيمة إعادة الشراء المتفق عليها، فإن الطرف الآخر قد وعد البنك وعداً ملزماً بأن يبيع الأوراق المالية أو ما يماثلها في تاريخ انتهاء العملية، ويكون البنك بالخيار.

10. حدوث العذر أو الامتناع:

في حال امتناع أحد الطرفين عن تنفيذ الوعد أو تعذرها بما يؤدي إلى عدم وفاء هذا الطرف بتنفيذ وعده أو التزاماته - بما في ذلك عدم دفع ضمان الجدية - فإنه يتتحمل ما يتربت على ذلك من ضرر فعلي على الطرف الآخر، ولا يشمل ذلك الربح الفائت.





11. بيت التسوية:

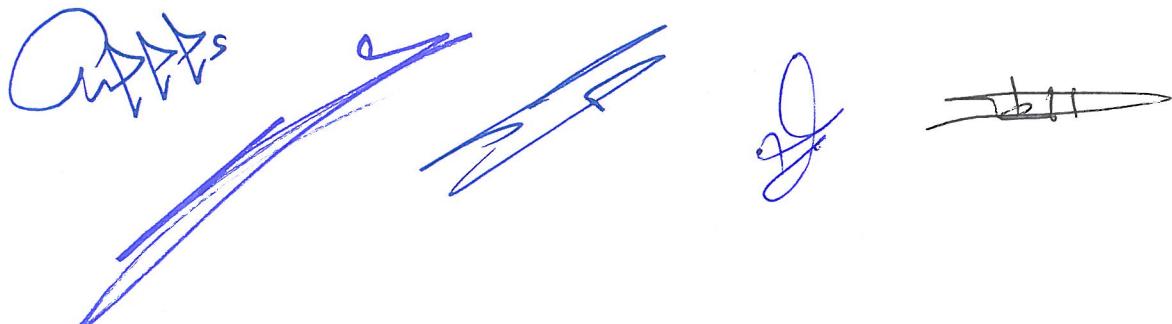
بيت التسوية ضامن لكل من الطرفين في مقابل الطرف الآخر — إن وجد—.

12. النظام الحاكم:

النظام الحاكم هو القانون المختص في المملكة العربية السعودية.

وبعد عرض الهيكل المقترن على اللجنة الشرعية في هذا الاجتماع (482) والمنعقد يوم الأربعاء 1441/10/24هـ الموافق 16/06/2020م واجتماعها رقم (481) والمنعقد يوم الثلاثاء 1441/08/02هـ الموافق 21/04/2020م، وعلى اللجنة التحضيرية للجنة الشرعية في اجتماعها رقم (329) والمنعقد يوم الأحد 1441/04/25هـ الموافق 22/12/2019م واجتماعها رقم (330) والمنعقد يوم الإثنين 1441/05/05هـ الموافق 31/12/2019م واجتماعها رقم (332) والمنعقد يوم الثلاثاء 1441/06/17هـ الموافق 11/02/2020م واجتماعها رقم (333) والمنعقد يوم الخميس 1441/06/26هـ الموافق 20/02/2020م واجتماعها رقم (334) والمنعقد يوم الثلاثاء 1441/07/01هـ الموافق 25/02/2020م واجتماعها رقم (336) والمنعقد يوم الثلاثاء 1441/08/09هـ الموافق 02/04/2020م واجتماعها رقم (337) والمنعقد يوم الثلاثاء 1441/09/13هـ الموافق 06/05/2020م وبعد

المداولة والمناقشة قررت اللجنة ما يأتي:



أولاً: جواز التعامل بمنتج "بديل الريبو التقليدي" باهيكيل القائم على الوعدين، وفقاً لتفاصيل والأحكام المبينة في هذا القرار.

ثانياً: يجوز بيع الأوراق المالية مع وعد ملزم بإعادة شرائها في تاريخ لاحق بثمن أعلى على أنه في حال نكول الواعد عن الشراء فيضمن النقص في قيمة الأوراق المالية في الوقت المحدد لتنفيذ الوعد عن الثمن الذي اشتراها به، ولا يشمل ضمان النقص عن الربح الموعود به.

ثالثاً: هذا القرار مقتصر على إجازة منتج "بديل الريبو التقليدي" باهيكيل القائم على الوعدين ولا يصح القياس عليه أو استخدامه في منتجات أخرى.

والله أعلم، وفق الله الجميع لهذا، وجعل العمل في رضاه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الشرعية

عبد الله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

أ. د. عبد الله بن محمد المطلق (نائباً)

أ. د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضوً)